الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

# دور القطاع الخاص في تعزيز المرونة الاقتصادية في اليمن


د. منصور علي البشيري

المستشار الاقتصادي للاتحاد


صنعاء – ديسمبر 2023


تم إعداد هذه الدراسة بالشراكة بين الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية ومؤسسة أوراق للاستشارات الاقتصادية وبدعم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO)

مقدمة. ..... 2
مؤشرات أداء القطاع الخاص ..... 2
دور القطاع الخاص في تعزيز المرونة الاقتصادية. ..... 3
الحد من التدهور الاقتصادي. ..... 4
تعزيز الأمن الغذائي. ..... 4
تعزيز صمود القطاع الصناعي. ..... 5
توفير الخدمات الأساسية. ..... 6
تشغيل العمالة. ..... 6
دور القطاع الخاص في العمل الإنساني. ..... 7
النظر قدماً. ..... 7
قائمة المراجع. ..... 9

## مقدمة.

خلال سنوات الصراع والحرب، وعلى الرغم من حجم التحديات المهولة التي واجهها القطاع الخاص في اليمن، إلا أن أداءه الاقتصادي والاجتماعي والإنساني كان جيداً مقارنة بالقطاع العام، حيث استمرت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يديرها القطاع الخاص في العمل دون توقف حتى في أحلك الظروف السياسية والأمنية، وانقطاع مستلزمات الإنتاج ومصادر الطاقة والموارد الأولية الأساسية اللازمة للعمليات الإنتاجية والخدمية، بل أن القطاع الخاص في اليمن قد مارس أدوراً اجتماعية وإنسانية للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي شهدتها اليمن خلال السنوات الماضية والتي يمكن ملاحظتها في المبادرات الإنسانية الفردية أو الجماعية التي أطلقتها الشركات الخاصة.

لقد مثل القطاع الخاص في اليمن مصدر النمو الأساسي في الاقتصاد اليمني خلال السنوات الماضية مقارنة بالانكماش المتواصل في أداء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي يشغلها القطاع العام، كما مثل المصدر الرئيس لفرص العمل في البلاد، ولعب دوراً مهماً في توريد السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية وتحسين مهارات القوى العاملة والدفع بالابتكار وتوفير البنية التحتية الحيوية[1].

هذه الورقة تهدف إلى تحليل وتوثيق الدور الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي قام به القطاع الخاص خلال السنوات 2015 – 2022 وبيان مجمل التحديات التي واجهته، ومن ثم تقديم مقترحات بالأولويات والتدخلات اللازمة لمعالجة تلك الاختناقات وتعزيز دور القطاع الخاص خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار المستقبلية.

وقد جمعت المنهجية المستخدمة في هذه الورقة بين التحليل المكتبي لدراسات وتقارير وإحصائيات ذات علاقة بموضوع الورقة، إلى جانب المنهجية التشاركية مع المستفيدين والمعنيين ذوي العلاقة عن طريق تعميم مسودة الورقة على كافة الغرف التجارية الصناعية اليمنية وأعضاء اللجان التخصصية بالاتحاد العام للغرف التجارية والاستفادة من ملاحظاتهم.

## مؤشرات أداء القطاع الخاص

عمل القطاع الخاص في اليمن خلال السنوات الماضية في ظل بيئة غير مستقرة من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية، وفي ظل محدودية الخدمات الأساسية اللازمة للعمليات الإنتاجية والخدمية كالكهرباء والمياه والموانئ والمطارات والطرقات وغيرها، بالإضافة الى الاختناقات المتكررة في مصادر الطاقة من المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل المصانع والآلات ووسائل النقل المختلفة. ومع ذلك فانه يهيمن بصورة كلية وبنسبة 100% على مجمل النشاط الاقتصادي في مجموعة من القطاعات الاقتصادية (شكل 1) أبرزها: القطاع الزراعي والقطاع السمكي، وقطاع الصناعات الاستخراجية غير النفطية، كما يساهم القطاع الخاص بنسبة تفوق ال95% من ناتج قطاع النقل وجوالي 92% من ناتج قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وتتراجع نسبة المساهمة لتصل إلى 82% في قطاع الصناعات التحويلية و63% في قطاع البناء والتشييد بينما يتفوق القطاع العام في كل من الصناعات الاستخراجية والكهرباء والمياه بالإضافة الى قطاع التامين.

شكل (١) نسبة مساهمة القطاع الخاص في ناتج القطاعات الاقتصادية ٢٠٢٠ %

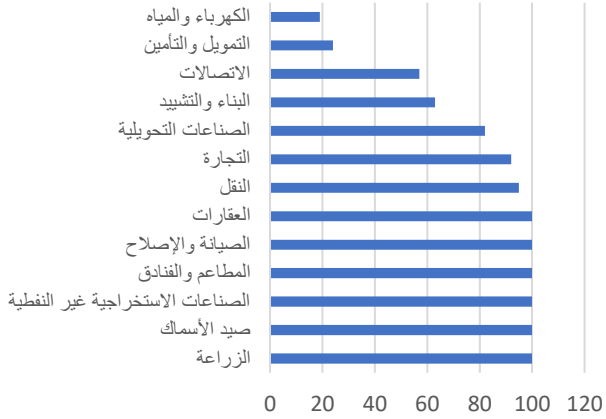


وتبين احد الدراسات[2] أن القطاع الخاص يستحوذ على معظم منشآت الاعمال وبنسبة 98.31% من إجمالي المنشآت في الجمهورية وتَوزع باقي المنشآت بنسب متفاوتة على بقية قطاعات الملكية الأخرى منها (0.77%) من

[1] رأفت الأكحلي وإيثان كابستين، إطلاق إمكانيات القطاع الخاص في اليمن، مبادرات التنمية الاقتصادية، مجموعة هائل سعيد أنعم، أغسطس 2023
[2] منتدى رواد التنمية، إعادة تصور اقتصاد اليمن، مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع، 2018م

إجمالي المنشآت تتبع القطاع العام ويلي ذلك (0.49%) من إجمالي المنشآت تتبع القطاع التعاوني و (0.15%) من المنشآت تتبع القطاع الخاص الأجنبي بالإضافة الى (0.13%) تتبع القطاع الخاص المحلي والاجنبي ويليها بنسبة (0.08%) من المنشآت تابعه لقطاع الوقف وبنسبه (0.05% ) تتبع القطاع المختلط و (0.02%) تابعة لقطاع المنظمات غير حكومية ولا تظهر أية تبعية في المنشآت لقطاع المنظمات الإقليمية أو الدولية.

شكل (٢): تركيب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %

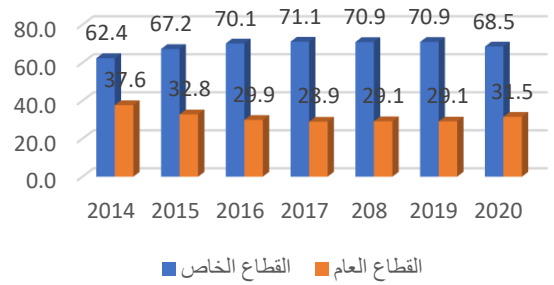


وخلال السنوات الماضية، استمر القطاع الخاص في تسيير مجمل الانشطة الاقتصادية، وحقق معدلات نمو إيجابية مقارنة بالنمو السالب في أنشطة القطاع العام، الأمر الذي أسهم في زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الشكل 2). حيث تفيد المصادر الرسمية[3] ان ناتج القطاع الخاص قد ارتفع من حوالي 62.4% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2014 إلى حوالي 71% عام 2019 قبل أن يتراجع بصورة محدودة في العام 2020 إلى 68.5% جراء استعادة قطاع النفط لجزء من نشاطه خلال العام. وضمن هذا السياق يتوقع أن يساهم القطاع الخاص بأكثر من 71% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العامين 2022، 2023 جراء توقف القطاع النفطي عن العمل في معظم القطاعات النفطية المنتجة.

من ناحية ثانية وعلى الرغم من آثار الحرب ودخول اليمن في مرحلة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال السنوات الماضية، إلا أن القطاع الخاص ظل صامداً في وجه التحديات وحاول سد الفراغ الذي الحاصل جراء انسحاب القطاع العام من المشهد الاقتصادي الاستثماري بشقيه الإنتاجي والخدمي، حيث استمر القطاع الخاص في تسجيل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية وإن كان بوتيرة أقل من السنوات السابقة للعام 2015، وفي كافة المجالات، ويبين الشكل (3) عدد المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص خلال الفترة وبتكلفة استثمارية مدفوعة تصل إلى حوالي 325 مليار ريال وساهمت في توظيف أكثر من 4.4 ألف عامل، وشملت العديد من القطاعات الاقتصادية وأهمها الاستثمارات في المجال الصناعي والذي استحوذ على حوالي 66% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المنفذة، يليه القطاع الخدمي بنسبة 20%، ثم القطاع السياحي بنسبة 10%[4].

شكل (٣) المشاريع الاستثمارية المسجلة والمنفذة
٢٠١٥ - ٢٠٢٠

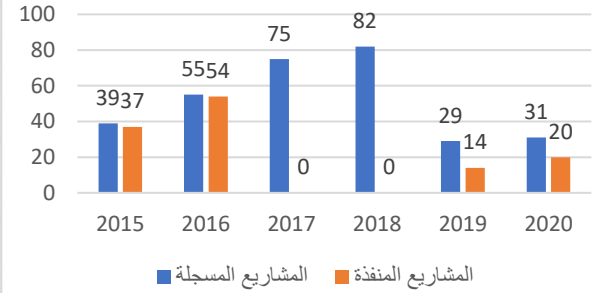


## دور القطاع الخاص في تعزيز المرونة الاقتصادية.

لعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في تعزيز المرونة الاقتصادية في اليمن خلال السنوات الماضية، من خلال دورة في الحد من الانكماش الاقتصادي خلال فترة الحرب، وتشغيل أكثر من ثلثي السكان العاملين[5]. إلى جانب إسهامه الكبير في توفير السلع والخدمات المختلفة بما فيها السلع والخدمات ذات العلاقة بالأمن الغذائي للسكان وخدمات البنية التحتية الأساسية كالكهرباء والمياه، فضلاً عن مساهماته الإنسانية والاجتماعية الكبيرة والتي أسهمت في تخفيف حدة التحديات الإنسانية والمعيشية لنسبة من السكان، ويمكن استعراض تلك المساهمات على النحو الآتي:

[3] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2020.
[4] الهيئة العامة للاستثمار، النشرة الإحصائية 2020.
[5] طبقا لمسح القوى العاملة 2014 (تم اعتبار كل العاملين في غير القطاع العام (30.6%) أنهم قطاع خاص).

## الحد من التدهور الاقتصادي.

شهد الاقتصاد اليمني تراجعاً كبيراً خلال السنوات الماضية جراء هشاشة وضعف بيئة الأعمال والتي اتسمت بمحدودية توفر الخدمات الأساسية والبنى التحتية اللازمة للنمو والتطور، إلى جانب الاختناقات المتكررة في سوق الطاقة المحلية سواءً في جانب الكهرباء العمومية أو المشتقات النفطية وكذلك في ظل تقطع سلسلة الإمدادات والتوريدات اللازمة للعمليات الإنتاجية والتسويقية، إلى جانب الأزمات النقدية والمالية المتتالية جراء السياسات الحكومية المنقسمة والضعيفة. ومع ذلك فقد ساهم القطاع الخاص بالحد والتقليل من الانكماش الاقتصادي خلال السنوات 2015-2020 حيث بلغ متوسط الانكماش الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص حوالي -7.2% مقارنة بحوالي -14 % للناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام وحوالي -10% للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قدرة القطاع الخاص العالية على التكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية المستجدة خلال الفترة مقارنة بالقطاع العام، حيث استخدم القطاع الخاص استراتيجيات متعددة للاستمرار في النشاط الاقتصادي وتوفير السلع والخدمات مثل: الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً، وتغيير مصادر الطاقة المستخدمة واستخدام طرق بديلة لتوفير المدخلات الإنتاجية وتوزيع السلع والخدمات في كافة المحافظات اليمنية، فضلاً عن قيام العديد من المؤسسات الخاصة بتغيير نشاطها وبما يتواكب مع احتياجات السوق المستجدة.

شكل (٤) معدل النمو الاقتصادي السنوي %

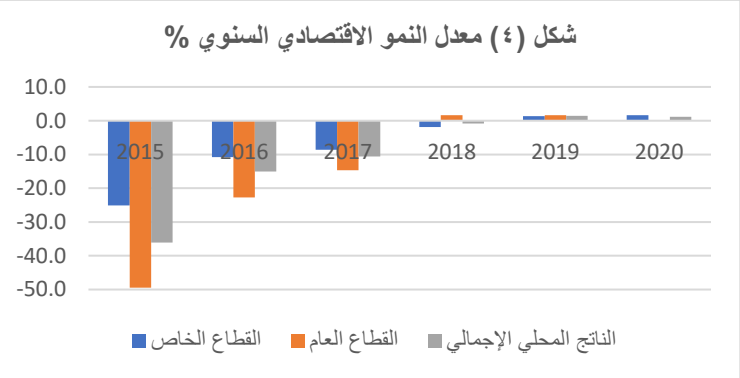


## تعزيز الأمن الغذائي.

اتسم القطاع الإنتاجي في اليمن خلال العقود الماضية بالمحدودية وقلة السلع والخدمات المحلية والاعتماد المتزايد على الاستيراد لتغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة من السلع والخدمات، ومع بداية الصراع والحرب في العام 2015 وما نتج عنه من فرض حصار اقتصادي شامل على الموانئ اليمنية المختلفة فقد شهد اليمن أكبر أزمة إنسانية وغذائية على المستوى العالمي، حيث تشير التقديرات إلى أن هناك 19مليون شخص - أو 60٪ من سكان البلاد - يعانون من انعدام الأمن الغذائي[6] ، كما يعاني ما يقرب من 2.2 مليون طفل دون سن الخامسة في اليمن من سوء التغذية الحاد، وتعاني حوالي 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة من سوء التغذية الحاد خلال العام2022 .

وضمن هذا السياق، شارك القطاع الخاص اليمني في مجموعة واسعة من المبادرات ذات العلاقة بتعزيز الأمن الغذائي من خلال مساهمته المباشرة في الأعمال الإنسانية والخيرية المصممة لمعالجة أزمة الأمن الغذائي في اليمن. إلى جانب التدخلات ذات العلاقة بتحسين فرص الوصول إلى الغذاء على الصعيد الوطني وأهمها:

- الاستثمار في تقوية المنتجات الأساسية بالفيتامينات والمعادن اللازمة للحد من المخاطر الناجمة عن سوء التغذية.
- الابتكار في جوانب التعبئة والتغليف لمواكبة التغيرات الحاصلة في الأسواق وتغيرات القدرة الشرائية للسكان لضمان أن السلع الأساسية يمكن نقلها وتخزينها بشكل فعال، وتكييفها مع الاحتياجات المتغيرة للمستهلكين.

[6]التصنيف الدولي للبراءات بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد وتحليل سوء التغذية الحاد ، يناير - ديسمبر 2022 .
https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen/document/ipc-yemen-food-security-والتغذية-2022- يونيو-الإنجليزية)

- الاستثمار في اللوجستيات وشبكات النقل المختلفة والمخاطرة في استحداث طرق بديلة للطرق الأساسية المغلقة جراء الصراع
- استمرار عمليات الاستيراد للمنتجات والسلع الغذائية المختلفة وعلى رأسها القمح، حيث تشير التقديرات في عام 2020م إلى أن القطاع الخاص قد استورد ما يقرب من 85% من إجمالي 6.1 مليون طن من المواد الغذائية التي تصل إلى اليمن، بينما تم استيراد نسبة 15% من قبل الوكالات الإنسانية، التي لا تزال تعتمد على القطاع الخاص لتخزين القمح أو توزيعه أو طحنه.[7]
- تمكن البنوك التجارية الخاصة من الحفاظ على العلاقات المصرفية الدولية، مما سمح لمستوردي الأغذية اليمنيين بمواصلة سداد المدفوعات لمورديهم الدوليين.

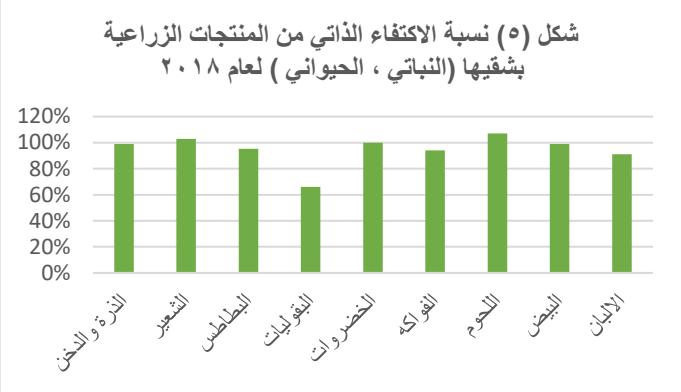


من ناحية ثانية، استمر القطاع الخاص ورغم الظروف الصعبة في إنتاج وتوفير المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية، حيث تظهر مؤشرات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية[8] الى وجود اكتفاء ذاتي في العديد من المنتجات الزراعية والحيوانية، مثل الذرة الرفيعة والدخن وبنسبة 99%، والشعير بنسبة 103%. وفي الخضروات وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي 100%، منها 95.3% في البطاطس، وبنسبة 66% في البقوليات، وبنسبة 94% في الفواكه. وفي جانب المنتجات الحيوانية بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم 107%، وفي البيض بنسبة 99%.

## تعزيز صمود القطاع الصناعي.

ساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي للأنشطة الصناعية التحويلية بصورة جيدة خلال الفترة 2015 – 2020، الأمر الذي أسهم في ارتفاع مساهمة الصناعات التحويلية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي من 8.2% عام 2014 إلى حوالي 11.1% عام 2017، وبلغت النسبة المتوسطة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة حوالي 10.5%[9]. كما ارتفعت أيضاً مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تركيب الصادرات اليمنية، حيث يبن الشكل (6) وصول نسبة السلع الصناعية التحويلية إلى 12.8% من قيمة الصادرات اليمنية في العام 2022 مقارنة بحوالي 0.2% عام 2010. إلى جانب مساهمة القطاع الصناعي الخاص بتشغيل حوالي 12.2% من اجمالي القوى العاملة حسب بيانات مسح القوى العامة مقابل 2.3% للقطاع الصناعي العام.

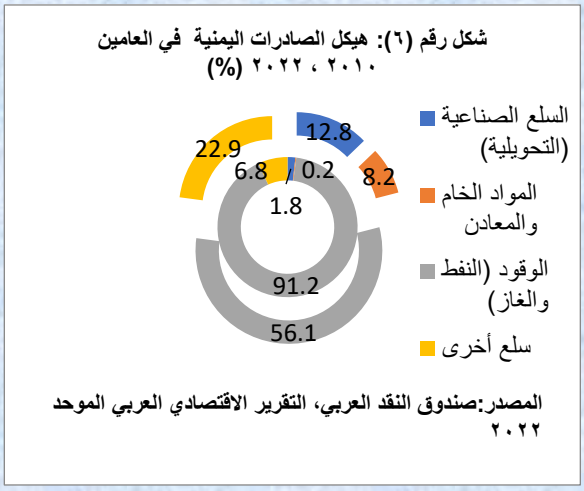


الجدير بالذكر أن نسبة الانكماش التراكمي في الناتج المحلي للقطاع الخاص في الانشطة الصناعية خلال السنوات 2014 - 2019 قد بلغت 39.3%، مقارنة بحوالي 72.4% كنسبة انكماش في ناتج القطاع الصناعي العام خلال

[7] إدوارد توماس، "الأمن الغذائي في اليمن: القطاع الخاص والأغذية المستوردة"، معهد التنمية الخارجية، فبراير 2022م.
(https://cdn.odi.org/media/documents/Food_security_in_Yemen_1_-_the_private_sector_and_imported_food_uTu5YXS.pdf)
[8] وزارة الزراعة والري، بيانات غير منشورة، نوفمبر 2020.
[9] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2020.

نفس الفترة. وهذا يدل على قدرة أكبر للقطاع الخاص للتكيف مع المتغيرات الطارئة، وبالتالي دوره الكبير في تعزيز الصمود الاقتصادي في الانشطة الصناعية.

## توفير الخدمات الأساسية.

لقد أسهمت تداعيات الحرب والصراع خلال السنوات الماضية في تراجع قدرة المؤسسات الحكومية المختلفة في توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان والقطاعات الاقتصادية المختلفة وتراجع نوعية الخدمات المقدمة وجودتها، الأمر الذي ولد المزيد من الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص للمساهمة في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان والقطاعات الاقتصادية المختلفة من خدمات البنية الأساسية وعلى رأسها الكهرباء والمياه، والتعليم، والصحة، وغيرها من الخدمات. وفي هذا السياق تشير العديد من المصادر إلى تراجع نسبة السكان المستفيدين من خدمات الشبكة العامة للكهرباء بصورة كبيرة لتصل إلى 12%[10] من السكان نهاية العام 2019 مقارنة بحوالي 60.7% في العام 2013[11]. وبالتالي لجأت غالبية السكان إلى مصادر طاقة بديلة وفرها القطاع الخاص أبرزها أنظمة الطاقة الشمسية صغيرة النطاق لتمثل المصدر الرئيسي للطاقة المنزلية وبنسبة تصل إلى أكثر من 75% من السكان. هذا إلى جانب المولدات الخاصة صغيرة الحجم.

شكل (٧): المصادر الرئيسية للكهرباء لدى الأسر اليمنية حتى نهاية العام ٢٠١٩

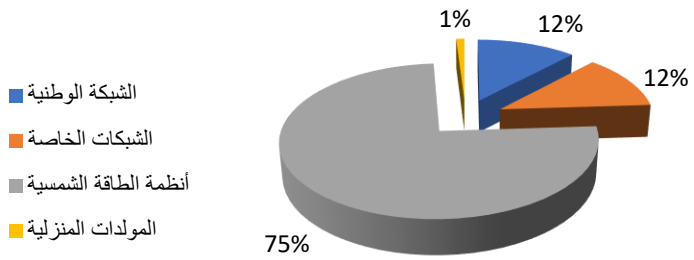


المصدر: البنك الدولي ، التقرير الشهري للمستجدات الاقتصادية في اليمن، مارس ٢٠٢٠.

كما تعاظم دور القطاع الخاص في مختلف مجالات التعليم من منظور ان التعليم أحد الخدمات الاجتماعية الهامة في اليمن والمساهمة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تشير البيانات المتاحة[12] الى انه ونتيجة لتراجع مستوى التعليم الحكومي جراء انقطاع رواتب المدرسين الحكوميين منذ نهاية العام 2017 فقد نمت عدد المدارس الخاصة في التعليم العام (اساسي وثانوي) بحوالي 32% خلال السنوات 2017 – 2020 كما زاد عدد الطلاب في المدارس الخاصة بنسبة 66% خلال الفترة ليصل عددهم في العام 2020 إلى حوالي 538 ألف طالب مقارنة بحوالي 325 ألف طالب عام 2017. وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم العالي حيث وصل عدد الجامعات الخاصة في العام 2020 إلى أكثر من 30 جامعة تضم أكثر من 126 كلية وتستوعب أكثر من 76 ألف طالب وطالبة.

وفي قطاع الصحة تشير البيانات[13] الى ارتفاع المنشآت الصحية الخاصة من حوالي 13964 منشأة صحية في العام 2014 إلى حوالي 16828 منشأة عام 2020 وبمعدل نمو بلغ 21% خلال الفترة، وتعمل هذه المنشآت في الخدمات الصحية المختلفة، كما تتنوع بين المستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية وعيادات اطباء عموم والعيادات التخصصية وعيادات اسنان ومعامل اسنان والمختبرات وعيادات الاشعة وعيادات اسعاف اولي وعيادات قبالة وصيدليات ومخازن أدوية.

## تشغيل العمالة.

كان وما يزال القطاع الخاص في اليمن هو المشغل الأول للقوى العاملة، حيث بين مسح القوى العاملة في اليمن 2014 أن القطاع الخاص يستوعب النسبة الكبرى من المشتغلين وبنسبة 69.4% من إجمالي القوى العاملة، ونتيجة للصراع خلال السنوات الماضية وتوقف الحكومة عن دفع

10 - البنك الدولي، التقرير الشهري للمستجدات الاقتصادية في اليمن، مارس 2020.
11 الاتحاد العربي للكهرباء، التقرير السنوي 2013.
12 الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2020.
13 المرجع السابق.

الرواتب لنسبة كبيرة من الموظفين الحكوميين فضلاً عن توقفها عن توظيف عاملين جدد، فإن القطاع الخاص صار هو الملجأ الأخير للباحثين عن عمل سواءً من الموظفين في القطاع الحكومي أو الداخلين الجدد إلى سوق العمل. حيث تشير إحدى الدراسات[14] الى أن جزء كبير من أصحاب الأعمال في القطاع الخاص افادوا باحتفاظهم بأغلبية القوى العاملة خلال سنوات الصراع والحرب من خلال استراتيجيات تكيف سلبية مثل خفض المرتبات وتقليص ساعات العمل. وذلك على الرغم من التداعيات السلبية التي تركتها الحرب الجارية على القطاع الخاص. وهذا يظهر دور القطاع الخاص في تعزيز صمود العمالة من خلال:1) امتصاص أعداد متزايدة من العاطلين.2) استيعاب أعداد متزايدة من العمالة،3) تخفيف التداعيات انقطاع الرواتب.

## دور القطاع الخاص في العمل الإنساني.

بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتقديم الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل، فقد ساهمت العديد من المؤسسات الخاصة بشكل كبير في معالجة الوضع الإنساني المتفاقم في اليمن جراء الصراع والحرب وتدهور الموارد الاقتصادية الخاصة والعامة، حيث قدم القطاع الخاص بمؤسساته المختلفة مبادرات إنسانية وخيرية متعددة، سواءً من خلال التبرعات الخيرية غير المنظمة التي ينخرط فيها جميع رجال الأعمال تقريباً في اليمن، أو من خلال المنظمات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في اليمن، أو من خلال إنشاء المؤسسات الخيرية التابعة للمجموعات التجارية والصناعية اليمنية الخاصة. الأمر الذي لاقى صدى طيباً في أوساط الجهات المانحة الدولية، وفي هذا الصدد يشير استبيان أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آب / أغسطس 2017 ضم 53 ممثل لمؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في اليمن، في جميع القطاعات الصناعية، تبين أن أربع من بين كل خمس من هذه المنظمات تساعد الأشخاص المتضررين من النزاع[15]. كما ذكرت هذه المؤسسات أن أهم أشكال المساعدة التي تقدمها تشمل الخدمات المالية والغذائية والصحية. ويعتقد غالبية أصحاب الأعمال أن مشاركتهم في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات هي نوع من مساهمتهم في العمل ألإنساني.

وضمن سياق المبادرات الجماعية، قام القطاع الخاص بإنشاء بنك الدواء اليمني كمؤسسة خيرية غير ربحية تهدف إلى تقديم الخدمات الصحية والدوائية الضرورية الطارئة والسريعة التي تسهم في الحد من المرض وتخفيف الألم عن الفئات الفقيرة والأشد ضعفاً، وتضمن وصولهم إلى تلك الخدمات بأمان وكرامه كما يسهم بفعالية في بناء نظام صحي ودوائي مؤهل وقادر على القيام بواجباته المنوطة به تجاه أمجتمع كل ذلك من خلال تحفيز طاقات الخير والتكافل وتنسيق الجهود بين قطاعات العمل الحكومي والخاص وشركاء العمل الإنساني من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية. حيث نفذ البنك عدداً من المشاريع والبرامج التي استفاد منها أكثر من 138 شخص حتى نهاية العام 2018[16].

## النظر قدماً.

بينت المحاور السابقة الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها القطاع الخاص في اليمن والتي مكنته بلا شك من التكيف مع الظروف والتحديات الكبيرة الناتجة عن الصراع خلال السنوات الماضية، إلى جانب التحديات الهيكلية المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني وبيئة الأعمال الخاصة. ولتنمية دور

14 علي العزكي، المنظمات الدولية والقطاع الخاص اليمني، الحاجة إلى تحسين التنسيق في الاستجابة الإنسانية، منتدى رواد التنمية، 16 مارس 2018
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/5532
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/5532#_ftn1

15 رأفت الأكحلي، وإيثان كابستين، مرجع سبق ذكره.

16 16 https://yemenmedicinebank.org/

القطاع الخاص بصورة أكبر خلال الفترة المقبلة فإنه من المهم العمل على تهيئة البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص والتي تسهم في نموه وتطوره وتمكنه من لعب دور أكبر في تعزيز المرونة الاقتصادية والمساهمة في الجوانب الاجتماعية والإنسانية بصورة أكبر ، ويتطلب ذلك التالي:

- العمل على التوصل إلى اتفاق سلام مع أطراف النزاع المختلفة ولو بصورة تدريجية، ينهي حالة الصراع والحرب ويضع معالجات التحديات والإشكالات ويلغي كل المظاهر المسلحة، وصورة تسهم في تحقيق التعافي الاقتصادي والتمهيد لإعادة الإعمار.
- العمل على إنهاء حالة الانقسام المؤسسي لمؤسسات الدولة وما ينتج عن ذلك من انقسام في السياسات العامة وتضاربها، وبالأخص تلك التي تلعب دوراً مهماً في الجانب الاقتصادي مثل البنك المركزي، والعمل على تحسين السياسات المالية والنقدية والمحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية.
- أهمية قيام السلطات الحاكمة بصرف رواتب الموظفين والمتقاعدين المنقطعة من سنوات عدة كون تلك الرواتب في غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني بما تمثله من قوة شرائية كبيرة حرم منها البنيان الاقتصادي والقطاع الخاص.
- العمل على نشر الوعي الاقتصادي لدى المسئولين الحكوميين بأهمية الدورة الاقتصادية، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالعمل في ظل بيئة اقتصادية واستثمارية محفزة ومدى الضرر الذي يلحق بالقطاع الخاص والاقتصاد الوطني والإيرادات العامة جراء السياسات الجبائية المتعددة، بما في ذلك تعميم ونشر التجارب الاقتصادية العالمية القائمة على أساس قيادة القطاع الخاص، ويمكن في هذا الجانب قيام منظمات القطاع الخاص وعلى رأسها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية بعمل مجموعة من الندوات وورش العمل التوعوية حول أهمية الدورات الاقتصادية المكتملة ومدى إسهام سياسات التحفيز في النمو الاقتصادي الكلي وزيادة الإيرادات الحكومية.
- تكثيف وتفعيل أعمال المناصرة والدعم والتأييد لمبادرات ورؤى وتوجهات القطاع الخاص وبالذات في ما يتعلق بجانب فتح الطرق الرئيسية والموانئ والمطارات، ولتفعيل جوانب المناصرة والتأييد فإنه من المهم العمل على حوكمة منظمات الأعمال المختلفة وفصل أعمال الإدارات التنفيذية عن مجالس الإدارة.
- تبنّي استراتيجية وطنية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتشجيع المانحين على تمويلها وبصورة تمكّن اليمن من تجاوز الاختناقات في خدمات البنية التحتية، وتسهم في دعم الاستقرار والتنمية.
- الدخول في شراكات استثمارية لإنشاء البنى التحتية وبالذات محطات لتوليد الكهرباء بنظام الشراكة (BOT) أو (BOOT)، سواءً كانت تقليدية أو متجددة، مثل محطات الطاقة الشمسية أو مزارع الرياح، أو الطاقة الحرارية، ونقل التجارب الناجحة والممارسات الفضلى في مجال الطاقة المتجددة.
- استخدام آليات إصدار الصكوك الإسلامية كمقاربة عملية لتمويل البُنى التحتية، نظراً لما يوفره هذا النمط من التمويل من مزايا بالنسبة للحكومات أو للمستثمرين
- تعزيز مبدأ الشفافية لدى الجهات الحكومية، ورفع القيود الكمية والإدارية والمالية من قبل المؤسسات الحكومية وبالذات الاستثمار والجمارك والضرائب والمفروضة على استيراد مدخلات الإنتاج أو التوسع في الإنتاج وغيرها من العمليات وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة.
- إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشكيل البنى المؤسسية اللازمة لتنفيذه والإشراف عليه.
- مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية والخطط الحكومية لإعادة الإعمار والتنمية.

## قائمة المراجع.


1. رأفت الأكحلي وإيثان كابستين، إطلاق إمكانيات القطاع الخاص في اليمن، مبادرات التنمية الاقتصادية، مجموعة هائل سعيد أنعم، أغسطس 2023
2. منتدى رواد التنمية، إعادة تصور اقتصاد اليمن، مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع، 2018م
3. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2020.
4. الهيئة العامة للاستثمار، النشرة الإحصائية 2020.
5. الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية، مسح القوى العاملة في اليمن 2013 - 2014.
6. التصنيف الدولي للبراءات بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد وتحليل سوء التغذية الحاد ، يناير - ديسمبر 2022 . https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen/document/ipc-yemen-food-security- والتغذية -2022-يونيو-الإنجليزية )
7. إدوارد توماس، "الأمن الغذائي في اليمن: القطاع الخاص والأغذية المستوردة"، معهد التنمية الخارجية، فبراير 2022م. (https://cdn.odi.org/media/documents/Food_security_in_Yemen_1_-_the_private_sector_and_imported_food_uTu5YXS.pdf)
8. وزارة الزراعة والري، بيانات غير منشورة، نوفمبر 2020.
9. البنك الدولي، التقرير الشهري للمستجدات الاقتصادية في اليمن، مارس 2020.
10. الاتحاد العربي للكهرباء، التقرير السنوي 2013.
11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022
12. علي العزكي، المنظمات الدولية والقطاع الخاص اليمني، الحاجة إلى تحسين التنسيق في الاستجابة الإنسانية، منتدى رواد التنمية، 16 مارس 2018 https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/5532
13. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/5532#_ftn1
14. https://yemenmedicinebank.org/